ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا "الحوار الوطني"
محددات ورؤى إصلاحية

2022
العدد (41)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني".. محددات ورؤى إصلاحية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

الافتتاحية

الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟

*د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

رحبت الدوائر الحزبية والإعلامية والسياسية بدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي ألقاها مؤخرًا في خطابه أمام إفطار الأسرة المصرية، إلى إجراء حوار سياسي بين القوى السياسية المختلفة. المبادرة والترحيب لم تشمل بعد الكيفية التي تتم بها، ولا جدول الأعمال الذي سوف يدور عليه الحوار، ولا المدى الذي يذهب إليه.

المؤكد أن لا أحد يريد حوارًا يتحول إلى "مكلمة" كبرى مزدحمة بأمنيات و"ينبغيات" لا يؤيدها زمن ولا كلفة ولا عمل، ولا يوجد من يريد إعادة اختراع العجلة أو إعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء، ولا من يريد مشاركة من اختاروا أن يكونوا على الضفة الأخرى بالعنف والسلاح من ثورة يونيو 2013.

المتصور أن الحوار المطروح سوف يكون منطلقًا من نقطة التوافق الوطني على أن الهدف المصري هو بناء الدولة المصرية "المدنية الديمقراطية الحديثة". ووراء هذا الهدف الكبير توجد وثيقتان؛ الأولى هي دستور 2014 للدولة المصرية، والثانية "رؤية مصر 2030". الوثيقة الأولى سمحت بالحوار حول مواد الدستور، عندما أنشأت مجلس الشيوخ وجعلت واحدًا من مهامه وفقًا للمادة 248 البحث في تطوير النظام السياسي، وبالتالي ما يحتاجه ذلك من حوارات بين القوى السياسية، سواء ما يتعلق بالتعديلات الدستورية أو وضع دستور جديد.

تفعيل المادة الدستورية يكلف المجلس "بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي، وتوسيع مجالاته".

أما الوثيقة الثانية، فذات طبيعة عملية جرى اختبارها في الواقع خلال السنوات السبع الماضية، وشملت القوة الصلبة المصرية، وبعضًا من القوة الناعمة، ولا يوجد موضع في مصر إلا وشملته بمشروعات تنمية، حتى وصلت مؤخرًا إلى أعماق الريف المصري في مبادرة "حياة كريمة". فالهدف الكبير من الرؤية التي باتت مشروعًا للدولة الوطنية المصرية هو أن تكون مصر واحدة من الدول الثلاثين الأولى في العالم وفقًا للتقارير الدولية المعتمدة.

ويمثل الهدف القومي في الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة مع هاتين الوثيقتين، نقطة انطلاق الحوار، بحيث بات واجبًا على المشاركين من الآن تحديد المواقف منهما من خلال عمليات للحوار الداخلي داخل المؤسسات المشاركة تكون مكتوبة واضحة وجاهزة للإشهار العام والمناقشة في المجال العام. المتحاورون حول ذلك لا يأتون إلى الحوار لا بعقلية المؤتمر الذي تأتي إليه الجموع من أجل إعلان المواقف، ولا بذهنية الندوة التي يبحث

فيها المتحاورون عن الأصول الفلسفية للنهضة؛ وإنما يكون الحضور يستوعبون فكرة الحوار "السياسي" الذي يعني السياسات والإجراءات الضرورية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية في الداخل والخارج المصري. ما جرى من سياسات يكون موضوعًا للتقييم وتوسيع الرؤية، وما هو جارٍ يكون أساسًا للبناء فوقه، وفيما سوف يأتي يكون طرح السياسات التي تكفل الوصول إلى الهدف الموضوع حول المكانة المصرية في التقدم العالمي.

مرجعية الحوار

نموّ المجتمعات والدول وتقدمها كثيرًا ما تختلط فيه التجربة الخاصة بالبلد المعني بتجارب دول أخرى يأخذ عنها الأفكار أو التجارب العملية. في كتاب "محمد علي" للمؤرخ المصري "شفيق غربال" أن والي مصر كان منقسمًا فكريًا بين الاستعارة من الأصول العثمانية للدولة التي يؤسسها، وتجارب الدول الأوروبية المتقدمة في فرنسا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا، وجميعها كان يمر بمجمع من الثورات السياسية والاقتصادية والصناعية والعلمية التي فتحت أبوابًا واسعة لعالم جديد.

بعد قرن من التجربة التحديثية المصرية، فإن العائدين إلى مصر من طلبة البعثات الدراسية حملوا معهم الكثير من العلم والخبرات والمشاهدات للتقدم التكنولوجي والمعارف الاقتصادية والاجتماعية التي باتت مرجعية لما جاء فيما بعد، حينما هبت ثورة 1919 وقامت المملكة المصرية حينها ووضعت دستورها. دخلت مصر إلى العالم المعاصر مستندة إلى مرجعية ليبرالية استحكمت من نخبتها السياسية، ولكن سرعان ما جاءت ثورة يوليو 1952 وقيام الجمهورية لتنقسم هذه المرجعية إلى قسمين رغم اتفاقهما على المعاصرة والحداثة؛ أولهما يستند إلى التجارب الأوروبية الليبرالية المختلفة وأُضيف لها الولايات المتحدة، وثانيهما أخذ عن النظم الاشتراكية وأُضيف لها بلدان مثل البرتغال التي كانت ملهمة في استناد الحكم إلى "تحالف قوى الشعب العاملة" الذي خرج منه "الاتحاد القومي" و"الاتحاد الاشتراكي العربي".

وعلى مدى قرن كامل تقريبًا، دارت المنافسة والحوار بين المرجعيتين، وانتقى نظام الحكم من هذا وذاك، ولكنه في كل الأحوال كان ينافس مرجعية ثالثة نبتت في أحضان فكرة "الخلافة الإسلامية" التي ولّدت سلفيات مختلفة من الإخوان المسلمين ومشتقاتها، حتى وصلنا إلى القاعدة والمتنافسين معها من "داعش" وآخرين على قيادة الإرهاب والعنف.

خلال هذه المراحل المختلفة للتاريخ المصري المعاصر، كانت المرجعية حاضرة في كل الحوارات والجدل، وأحيانًا جرى القفز فيما بينها من أشخاص اكتشفوا فجأة أهمية "العدالة الاجتماعية" أو وجدوا أن "التراث" يحمل كل شيء، وظهرت تيارات من داخلها حاملة اسم زعيمها كما حدث في "المرحلة الناصرية".

الحوار الوطني القادم لن يَسْلَمَ من حضور هذه المرجعيات، لكنه لن يَسْلَمَ الطريق ما لم يطلع على المرجعية التي قادت البلاد خلال السنوات التسع الماضية، وتحديدًا منذ ثورة 30 يونيو 2013 والتي رغم شيوع بصمات المرجعيات الثلاث فإنها أخذت من عالمها تجارب الدول الصناعية الحديثة التي عانت كثيرًا من الاستعمار والتخلف في عمومه، ثم ظهرت إلى الدنيا خلال العقود الثلاثة الماضية نمور وفهود اقتصادية، وقوى منافسة في النظام العالمي. أغلبية هذه الدول ظهرت في شرق وجنوب شرق آسيا، وفي المقدمة منها الصين والهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وفيتنام؛ ولكن تجربتها تظهر متناثرة في أمريكا اللاتينية في المكسيك والبرازيل، وفي أفريقيا في رواندا وغانا.

هذه الدول جميعها تجنبت التورط الخارجي في نزاعات وصراعات، وأخذت بنوع من الثبات أو الكمون أو حتى "الصبر الاستراتيجي" لكي توفر كل طاقاتها من أجل عمليات البناء الداخلي. استفادت هذه الدول كثيرًا من تجاربها الداخلية التاريخية أثناء الحرب الفيتنامية والحروب في منطقة "الهند الصينية" عامة، كما تعلمت من التجارب الخارجية، وفي المقدمة منها اليابان، وتجنبت انقساماتها السياسية والعرقية. وفي العموم، فإن الاستقرار والأمن الإقليمي وضع الأساس لإدارة الثروة الوطنية، وليس إدارة الفقر التي حكمت السياسات والحوارات المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هذا ما فعلته مصر وهي تواجه أكبر عملية انشقاق عرفتها مصر في تاريخها المعاصر، سواء كان ذلك من ثوار يناير 2011، أو من أساطين الإخوان، في محاولتهم تغيير هوية الدولة الوطنية المصرية تحت شعارات دينية.

آلية الحوار

المرشحون للمشاركة في الحوار السياسي يمثلون النخبة السياسية في المجتمع، وبعدد معقول يسمح لفكرة الحوار أن تُطبق، ويكون لكل طرف فيها حظ ونصيب. لذلك، فإن هناك استحالة لمشاركة 104 أحزاب سياسية في مثل هذا الحوار. المقترح هنا أن يمثل الأحزاب تلك التي لها عضو واحد على الأقل في مجلسي النواب والشيوخ، وعددهم سبعة عشر حزبًا. بعد ذلك يأتي الممثلون للمجالس العليا والوطنية لحقوق الإنسان والمرأة وما يماثلها من الهيئات المدنية في النقابات والاتحادات، ومراكز البحوث والدراسات، مع عدد من الشخصيات العامة ذات الرصيد السياسي والخبرة العملية في السياسات العامة.

والحقيقة أن تحديد العدد ليس مقصودًا منه استبعاد طرف أو استثناء رأي، فالتغطية الإعلامية للحوار السياسي سوف تنعش الحياة السياسية في البلاد، كما أنها سوف تعطي مددًا كبيرًا للسلطة التشريعية لكي تحوّل الأفكار السياسية إلى قوانين وتشريعات. فالأصل في المجتمعات الحديثة أن السلطة التشريعية ليس منوطًا بها فقط إصدار القوانين، والحوار السياسي عند التداول حولها؛ وإنما تقيم أدوات مستمرة للحوار السياسي العام في المجتمع الذي يرصد المواقف والاتجاهات من أقصى اليسار إلى اليمين. وبالإضافة إلى الحوارات في الجلسات العامة للبرلمان، من خلال طلبات الإحاطة والمناقشة؛ فإن حوارات أعمق تجري من خلال اللجان النوعية عند دراستها للقوانين، حيث تستدعي الجهات المعنية والحكومة لعملية التداول.

أكثر من ذلك، فإن المجالس النيابية تقوم بعقد جلسات استماع عامة بخصوص القضايا المختلفة. وفي مصر توجد آلية جديدة لهذا الحوار، من خلال اللجنة التنسيقية للأحزاب، وهذه جرى تكوينها من خلال المؤتمر الوطني للشباب، الذي وجد إمكانية في الحوار بين شباب الأحزاب المصرية المختلفة والبحث من خلالها عن قيادات جديدة.

ولما كان الغرض من الحوار السياسي هو تحقيق التوافق المجتمعي والسياسي حول القضايا الجوهرية للمجتمع المصري التي أثارها المشروع الوطني الحالي وهو يواجه الواقع المصري المعقد، والأزمات المحلية من الإرهاب إلى زيادة المواليد، والعالمية من "كورونا" إلى حرب أوكرانيا؛ فإن مآل كل الحوارات هو أن تتحول في النهاية إلى قوانين تتعرض لمداولات أخرى في مجلسي النواب والشيوخ. والنتيجة من كل ذلك هي أن عملية الحوار السياسي ليست مناسبة مؤقتة لتحقيق حراك سياسي، وإنما هي عملية ديناميكية متصلة لإبداء الرأي وصنع السياسات وطرح القوانين وتطويرها ومواصلة تقييمها. وجزء هام من هذه العملية سوف يكون الأسئلة التي على السلطة التنفيذية أن تطرحها على المتحاورين، وبعضها دائم مثل: كيف نحد من الزيادة السكانية، ونزيد وعي الإنسان المصري بقضايا أمته؟.

الإعداد للحوار

على أساس ما سبق، فإن هذا العدد الجديد من "تقديرات مصرية" يسهم في الحوار الوطني العام، من خلال التقديم الفكري في مرحلة "الحوار حول الحوار" لمعالجة عدد من القضايا المحورية المنتظر تناولها في الحوار الوطني، حسب ما هو متاح من وجهات نظر مختلفة. لذا، فإن الموضوعات المتنوعة تنقسم إلى قسمين؛ أولهما، الشروط العامة لمضمون الحوار من خلال "خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار العام"، و"فتح المجال العام ومعايير الدمج والاستبعاد". وثانيهما، القضايا التي سوف يجري تناولها والمطلوب من المشاركين التعرض لها، مثل "مكافحة الإرهاب والتطرف"، و"حقوق الإنسان"، و"تفعيل المجتمع المدني"، و"فهم تحولات الكتلة الشبابية"، و"دور الدولة الاقتصادي والقطاع الخاص"، و"تنسيق السياسات المالية والنقدية"، و"تطوير البورصة المصرية"، و"السياسة الزراعية"، و"إصلاحات قطاع الطاقة البديلة".

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies